الأمم المتحدة

A/64/884

الجمعية العامة

Distr.: General
3 August 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٥٢ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

تقرير مرحلي للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

أولا – مقدمة

١ – أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٠٥/٦٣ فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وعين رئيس الجمعية العامة السفير مورتين وتلاند الممثل الدائم للنرويج، والسفير لازاروس كابامبويه الممثل الدائم لزامبيا للعمل كميسرين. ويتقدم الفريق العامل بهذا التقرير المرحلي الذي طلبته الجمعية بموجب قرارها ٣٠٥/٦٣.

٢ – وعُقد المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وسط أشد أزمة اقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير. وبدأت الأزمة المالية في الاقتصادات المتقدمة، ولكنها انعكست آثارها على الاقتصاد العالمي، على الأقل في البلدان النامية. وتوصل المؤتمر إلى تفاهم مشترك على أسباب الأزمة وحدد مجموعة كبيرة من التدابير للتخفيف من أثرها على البلدان النامية.

٣ – وانكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ ولا تزال الفئات الفقيرة والضعيفة تشعر بالآثار الطويلة الأجل. والعمالة منخفضة في أوروبا والولايات

260810 240810 10-47201 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المتحدة الأمريكية. ويقدر البنك الدولي أن ٦٤ مليون نسمة آخرين قد سقطوا أو سيُدفعون للسقوط في الفقر المدقع كنتيجة للأزمة. وأصبحت البلدان ذات الدخل المنخفض الآن معرضة بدرجة أكبر لصدمات خارجية جديدة نظرا لأن مجالها المالي المتعلق بسياسات مكافحة الدورات الاقتصادية قد استنفذ أو انخفض على مر الأشهر الـ ١٨ الماضية.

٤ - وفي الوقت الذي عقد فيه الفريق العامل اجتماعاته وقام بمتابعة نتائج المؤتمر، شهد العالم انتعاشا اقتصاديا تدريجيا. وقد وضعت آثار الأزمة الاقتصاد العالمي على مسار قد يكون أدنى بعض الشيء من السيناريو المعتاد في قطاع الأعمال. والنمو آخذ في التزايد في جميع المناطق باستثناء أوروبا، التي عانت من نكسات إضافية ترتبط بأزمات الديون السيادية في عدد من البلدان. ووفقا لما ذكره صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن يصل النمو العالمي إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، وفي حين لم تعد معدلات النمو في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى إلى معدلاتها قبل الأزمة، فإنه لا يزال من المتوقع أن تبلغ ٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٥,٩ في عام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، عادت تدفقات رأس المال من جديد إلى بعض الاقتصادات الناشئة الكبيرة، والتي تواصل معدلات نموها التفوق على الاقتصادات المتقدمة بهوامش ملحوظة.

٥ - ولا تزال زيادة تدعيم الانتعاش غير مؤكدة. وساهمت أزمة الدين السيادي في بعض البلدان الأوروبية في هبوط ملحوظ في أسواق الأسهم العالمية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٠. وستنتهي التدابير التحفيزية ومن المحتمل أن تتبعها قيود مالية في اقتصادات متقدمة عديدة. وأدت الأزمة إلى فقدان الثقة في إطار الاقتصاد الكلي وأدت عوامل قلق جديدة فيما يتعلق بتقلبات العملة. وهناك سبب يدعو للقلق بالنسبة للعديد من البلدان ذات الدخل المتوسط تتمثل في معدلات الديون والحصول على التمويل الميسر والقروض الجديدة.

٦ - وأتاحت اجتماعات الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية لمتابعة الوثيقة الختامية[(١)] للمؤتمر في ربيع عام ٢٠١٠ فرصة للدول الأعضاء لملاحظة استمرار أثر الأزمة على التنمية، وتحديد الثغرات في استجابة السياسات الوطنية والدولية حتى الآن ومواصلة تبادل الآراء بشأن معالجة أوجه الضعف المنهجية التي كشفت عنها الأزمة. وافتتحت الاجتماعات الفنية السبع ببيانات من خبراء خارجيين، والذين قدموا معلومات مستكملة عن التغيرات المؤسسية، والآفاق الاقتصادية والسياسات المتطورة. وجرت مناقشة في أعقاب إلقاء البيانات فيما بين

(١) وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، ويشار إلى الوثيقة المتفق عليها بين الحكومات والناتجة عن المؤتمر بـ ''النتائج''.

الدول الأعضاء. واعتمد الفريق العامل على الوثائق المرجعية من عدد من المصادر، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والجهاز الإنمائي للأمم المتحدة، ولجنة الخبراء المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي. وتلقى الميسران جميع البيانات وتم إدراج الوثائق المرجعية ذات الصلة على الموقع الشبكي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل الفريق العامل (www.un.org/esa/ffd/events/2010GAWGF/index.htm).

٧ - ويوجز هذا التقرير المرحلي مداولات الفريق العامل ويقدم عرضا عاما للمسائل الرئيسية والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء من أجل إمعان النظر فيها.

٨ - وعقد الفريق العامل، قبل عقد جلساته الموضوعية، جلستين إجرائيتين، لمناقشة برنامج عمله. وفي الجلستين الإجرائيتين، شددت دول أعضاء عديدة على الحاجة إلى تلافي الازدواجية من حيث التوقيت والموضوع مع عمليات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومتابعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمؤتمر. ووضع الفريق العامل برنامج عمله وفقا لذلك.

ثانيا - موجز المداولات

ألف - استمرار تأثير الأزمة واستجابات السياسات

جلسات الفريق العامل في ١٢ و ٢٣ و ٣٠ نيسان/أبريل

٩ - ظل القلق يساور دول أعضاء عديدة من وجود ثغرات هامة في الاستجابة لتخفيف أثر الأزمة على التنمية، والتي ترى أن عددا كبيرا من البلدان النامية لا تزال تشهدها:

(أ) إيرادات أضعف من الصادرات والسياحة بالمقارنة بمعدلات ما قبل الأزمة؛

(ب) مستويات أدنى من الاحتياطيات النقدية الأجنبية، مما يرفع خطر أزمة الديون الجديدة؛

(ج) انخفاض المجال المالي بالنسبة للإنفاق الاجتماعي وسياسات التصدي للدورات الاقتصادية؛

(د) انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بصورة ملحوظة عما كانت عليه اتجاهات ما قبل الأزمة.

١٠ - وكنتيجة لذلك، لا يزال التقدم الذي تم تحقيقه بعد مشقة في السنوات الأخيرة في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، مهددا من قبل تحديات خاصة طرحتها الأزمة. وعلى الرغم من أن العالم ككل لا يزال على الطريق المؤدي إلى تحقيق الهدف ١ بشأن خفض معدل الفقر، فإن الرقم المطلق للأشخاص الذين

يعيشون في فقر مدقع في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يزال مستمرا في التزايد. وردت بعض الدول الأعضاء بأنه يتعين على الحكومات خفض الإنفاق الاجتماعي، والإنفاق على الصحة والتعليم.

١١ - وارتفعت البطالة على المستوى العالمي بمقدار ٣٤ مليون عاطل في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩. وفي حين أن أغلبية العاطلين الجدد هم من الرجال العاملين في قطاع الصناعة والخدمات، كانت النساء في موقف ضعف شديد نظرا لأنهن ممثلات بصورة غير متناسبة في بعض القطاعات التي أصيبت بشدة بسبب الانتكاس الدوري. وأكدت أيضا الدول الأعضاء أن للأزمة أيضا آثار أخرى جنسانية وعلى الأطفال بصفة محددة، بما فيها ارتفاع معدل وفيات الأطفال وترك المزيد من الفتيات للمدرسة.

١٢ - وفي جلسات الفريق العامل في ١٢ و ٢٣ و ٣٠ نيسان/أبريل، نظرت الدول الأعضاء في هذه الآثار وفي آثار سلبية أخرى خطيرة ومستمرة للأزمة وقدمت توصياتها بشأن السياسة العامة، على الأقل فيما يتعلق بتأمين موارد كافية من أجل التنمية.

القدرة على تحمل الدين

الجلسة المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الفقرات ١٥ و ٣٣ و ٣٤ من الوثيقة الختامية للمؤتمر

١٣ - دعت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدول إلى مضاعفة جهودها للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتخفيف عبء الدين وشددت على أنه في إمكان البلدان النامية، كملاذ أخير، السعي إلى التفاوض بشأن إبرام اتفاقات تتعلق بالتأجيل المؤقت لسداد الديون بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة. وكنتيجة لذلك، التزمت أيضا الدول الأعضاء باستكشاف نُهج أكثر تطورا لإعادة هيكلة الدين السيادي استنادا إلى الأطر والمبادئ القائمة.

١٤ - وأكدت الدول الأعضاء، في جلسة الفريق العامل المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ على أن قدرة البلدان النامية على تحمل عبء الديون قد أصيبت بشدة من جراء الأزمة. وأكدت أن تكاليف خدمة الديون تعني أيضا أموال أقل لتمويل التنمية للوفاء بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأُشير إلى أن التحديات الخاصة التي واجهتها البلدان الضعيفة ذات الدخل المتوسط ارتبطت بالحصول على التمويل والدعم للتنمية المستدامة والقدرة على تحمل الديون. ولاحظ العديد من الدول الأعضاء أن الأزمة قد أدت إلى زيادة الاقتراض لتغطية الفجوة المالية. وكنتيجة لذلك، كان لدى نصف البلدان في منطقة البحر الكاريبي معدلات للديون أعلى من ١٠٠ في المائة

واحتاجت البلدان الصغيرة ذات الدخل المتوسط في المنطقة إلى الحصول على المزيد من التمويل الميسر.

١٥ - ونوهت الدول الأعضاء بأهمية الاقتراض المسؤول والإقراض بهدف المساعدة في تلافي المديونية الخارجية التي لا يمكن تحملها ودعت إلى استكشاف جميع الخيارات بهدف التوصل إلى حل موجه نحو التنمية لمشكلة الديون الخارجية. وأكد العديد من الدول الأعضاء على الحاجة إلى استكشاف إمكانية التوصل إلى إطار أفضل تحديدا للتعاون الدولي في مجال إعادة هيكلة الديون السيادية. وشددت دول أعضاء أخرى على أنه ينبغي أن ترتكز إعادة هيكلة الديون السيادية على المبادئ القائمة. وأعادت وفود عديدة التأكيد على الحاجة إلى الوقف المؤقت أو تجميد خدمة الديون بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه صعوبات شديدة، وفقا للفقرة ١٥ من نتائج المؤتمر، نظرا لأن هذا سيخفف من الآثار العكسية للأزمة وتثبيت التطورات الاقتصادية الكلية. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقات تتوقف على المفاوضات بين المدينين والدائنين، فقد دعت وفود عديدة إلى إنشاء آلية مستقلة لتسوية الديون السيادية الدولية وأشارت، في هذه الصدد، إلى الفقرة ٣٤ من نتائج المؤتمر.

١٦ - وفي حين وافقت دول أعضاء أخرى على أن مخاطر الديون سوف تتزايد، فإنها لم تتوقع نشوء مصاعب منهجية عبر البلدان المنخفضة الدخل وشددت على أنه المتوقع أن تعود نسب الديون إلى اتجاه نزولي بحلول عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٢. وأكدت تلك الدول الأعضاء أن تسهيلات الإقراض الجديدة التي وضعها صندوق النقد الدولي بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل توفر المرونة المطلوبة بشدة وترتيبات للإقراض القصير الأجل وخيارات للإقراض الوقائي، بينما يتم التأكد من أن خفض حدة الفقر ستبقى أساسا رئيسية لجميع الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي إلى تلك البلدان. وأكدت الصلة بين السياسات الاقتصادية الكلية السليمة والقدرة على تحمل الديون. ورحبت الدول الأعضاء باستعراض الإطار المشترك للقدرة على تحمل الدين الذي وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وذكرت بعض الدول الأعضاء، مع ذلك، أن الإصلاحات الهيكلية سوف تستمر لتشكل جزءا من البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي. وعلاوة على ذلك، تم التنويه بشدة إلى أنه ينبغي إخضاع إطار القدرة على تحمل الدين لاستعراض مستمر في إطار نهج متناسق وتعاوني، مع الأخذ بآراء البلدان النامية بطريقة متفتحة وشفافة. وأكد بعض الدول الأعضاء الحاجة إلى استعراض إطار القدرة على تحمل الدين بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل.

١٧ - وأُشير أيضا إلى أن العديد من البلدان التي لم تتأهل بعد لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تواجه تطورات خطيرة وتحديات تتعلق بالأمن والحكومة، مما يتطلب تقديم مساعدة

من جانب المجتمع الدولي. وشدد العديد من الدول الأعضاء على أنه ينبغي أن تكون البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قادرة على تلقي تخفيف كامل لديونها من جميع دائنيها، بما في ذلك الدول الدائنة غير الأعضاء في نادي باريس. وشددت الدول الأعضاء على أن خفض مدفوعات خدمة الديون لم يكن كافيا لتلافي خطر محنة الديون وأن عددا من البلدان المشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ظلت عند نقطة الإنجاز معرضة لصدمات خارجية.

١٨ - وذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في بيان أمام الفريق العامل، أن متوسط الدين الخارجي للاقتصادات النامية والتي تجتاز مرحلة تحول قد نما من أقل من ٤٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الأزمة إلى ٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. ودخلت البلدان المنخفضة الدخل الأزمة في وضع أفضل نسبيا، على الرغم من أنها لا تزال تواجه انعكاس المكاسب التي حققتها. وأكدت الأونكتاد أيضا أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعد مبادرة لمرة واحدة والتي تقترب من نهايتها. وسعى مشروع حديث للأونكتاد إلى وضع مجموعة من المبادئ المتفق عليه عالميا من أجل الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول.

١٩ - وعرض البنك الدولي التغييرات التي أُدخلت على هيكل القدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل لجعلها أكثر اتساما بالمرونة وأشار إلى أنه توجد حاليا ٤٠ بلدا من مجموع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وصلت ٥ منها مؤخرا (أفغانستان وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو وهايتي) إلى نقطة الاكتمال. وتم تخفيف عبء الديون لـ ٣٥ من البلدان في مرحلة ما بعد البت بنسبة ٨٠ في المائة بالمقارنة بمستويات البت لديها. وكشف مؤخرا منشور للبنك الدولي عن أن الدين الخارجي للبلدان النامية قد زاد بمقدار ٢٦٨ مليون دولار بالمقارنة بالعام السابق، وتجاوز بذلك ٣,٧ تريليون دولار في مجموعه. وقدم ممثل وزارة المالية في بولندا عرضا لتدابير بولندا لتلافي حدوث تدهور لوضعها من حيث ديونها ووضعها المالي، بما في ذلك خطة استقرار وتنمية لزيادة الاستثمار وطلب المستهلكين، وخفض النفقات في ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩، والتدريب، وإعانات الأجور لموظفي الشركات التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية. وانضمت بولندا إلى مرفق خط الائتمان المرن التابع لصندوق النقد الدولي. وإجمالا، فقد أدارت بولندا الأزمة بطريقة أفضل من معظم البلدان في المنطقة.

تعبئة موارد إضافية من أجل التنمية

اجتماع ٢٣ نيسان/أبريل استنادا إلى الفقرات من ١٩ إلى ٣١ من الوثيقة الختامية للمؤتمر على وجه الخصوص

٢٠ - سلمت الوثيقة الختامية للمؤتمر بأنه للتصدي للأزمة على النحو الأمثل، ستحتاج البلدان النامية إلى زيادة حصتها من أي موارد إضافية - سواء كانت سيولة قصيرة الأجل أو تمويلا إنمائيا طويل الأجل. ودعت إلى النظر في وضع آليات لضمان توفير الموارد الكافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وأكدت الوثيقة على أهمية الحكم الرشيد والمؤسسات الاقتصادية والمالية ذات الفعالية والكفاءة على جميع المستويات.

٢١ - وأبرزت عدة دول أعضاء أن البلدان النامية عانت من فجوة في التمويل الخارجي قدرها ٣٥٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، وسبب ذلك انخفاض الاستثمار الأجنبي والتجارة والعائدات المتأتية من السياحة والتحويلات المالية. وقالت تلك الدول الأعضاء إن التصدي العالمي للأزمة لم يتضمن من التدابير والتعهدات ما يكفي لتعويض هذا النقص. وشددت دول أعضاء أخرى على أن الجهات المانحة والبلدان الشريكة بحاجة إلى العمل معا للحيلولة دون انكماش الإنفاق على القطاع الاجتماعي، وأن خلق فرص العمل وحقوق العاملين والحماية الاجتماعية من الأمور التي يتوجب أن تولى اهتماما خاصا.

٢٢ - ونوهت الوثيقة الختامية بالقرارات التي اتخذها مؤتمر قمة مجموعة البلدان العشرين، ولا سيما التزام المجموعة بتوفير مبلغ إضافي قدره ١,١ تريليون دولار للبرنامج الهادف إلى تنشيط الاقتصاد العالمي. وأعربت عدة دول أعضاء عن تشككها مما إذا كانت تلك الأموال قد صُرفت بطريقة منصفة كي تستفيد منها بالفعل تلك البلدان التي عانت أكثر من غيرها، وأشارت تلك الدول إلى انعدام المساءلة والبيانات في متابعة قرارات مجموعة العشرين. ولذلك دعت دول أعضاء عديدة إلى زيادة الشفافية فيما يتعلق بالتدفقات التي دعت إليها مجموعة العشرين، بما في ذلك كيفية استفادة البلدان النامية من تلك التدفقات، ولا سيما أقل البلدان نموا.

٢٣ - وشددت وفود عديدة على أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بحاجة إلى إعادة الرسملة مرة أخرى وبشكل كبير حتى تفي بولايتها على الوجه الصحيح. غير أن الدول الأعضاء رحبت بما يلي:

(أ) تعهد مجموعة البنك الدولي بتوفير مبلغ ٨٨ بليون دولار على الصعيد العالمي في شكل قروض ومنح واستثمارات لرؤوس الأموال وكفالات منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية في منتصف عام ٢٠٠٨؛

(ب) تعهد المؤسسة الإنمائية الدولية بتوفير مبلغ ٧,٨ بلايين دولار لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في السنة المالية ٢٠٠٩، بزيادة نسبتها ٣٦ في المائة مقارنة بالعام السابق.

٢٤ - وكررت الدول الأعضاء تأكيدها بأن المساعدة الإنمائية الرسمية أدت دورا أساسيا باعتبارها عنصرا مكملا وداعما لمصادر التمويل الإنمائي الأخرى. وأشير أيضا إلى أن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي توجد في أوضاع خاصة لا يزال اعتمادها كبيرا على المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الميسر الشروط من أجل الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات اللازمة للتنمية.

٢٥ - وأعربت عدة دول أعضاء عن انشغالها إزاء النقص الذي بلغ ٢١ بليون دولار في التعهدات التي قدمتها مجموعة البلدان الثمانية في غلينيغلز في عام ٢٠٠٥. وأكدت تلك الدول دعوتها لاعتماد جداول زمنية صارمة لمواصلة رفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. ورحبت الدول الأعضاء بالأرقام الأخيرة الواردة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي أظهرت استمرار نمو المعونة الإنمائية في عام ٢٠٠٩، رغم الأزمة المالية. فقد ارتفع مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية بما نسبته ٠,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية، غير أن هذه الزيادة تبقى في حدود ٦,٨ في المائة عند استبعاد تخفيف الدين، وهو عنصر متقلب. وإضافة إلى ذلك، أكدت البلدان المانحة من جديد التزامها ببلوغ الأهداف المتوخاة من المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك هدف ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع أن الكثير من تلك البلدان لا تزال تحت التأثير الشديد للركود. واستمع الفريق العامل إلى بيانات من ممثلي الاتحاد الأوروبي الذي قدم تأكيدات بكونه لا يزال ملتزما ببلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، على الرغم من أزمة الديون الأخيرة التي تعاني منها كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٢٦ - وأكدت بعض الدول الأعضاء على ضرورة زيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال التنفيذ الكامل لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، ومبادئ الملكية الوطنية، والمواءمة، والتنسيق، والإدارة من أجل النتائج. وتستحق آليات التمويل الابتكارية، وخصوصا تلك التي ساعدت في تمويل المنافع العامة العالمية، المزيد من البحث. وأكدت الدول الأعضاء أن التدفقات المالية غير المشروعة تقدر بأضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي؛ ولذلك يتعين اتخاذ المزيد من الخطوات لوقف هذه التدفقات على سبيل الأولوية.

٢٧ - وأكدت الوفود مجددا على أن كل بلد مسؤول عن تنميته. وشددت على أن مداولات الأمم المتحدة بشأن توفير موارد إضافية من أجل التنمية يجب أن تعكس ما في توافق آراء مونتيري من توازن عام بين مختلف مصادر التمويل الإنمائي، بما في ذلك الموارد المحلية، والاستثمار المباشر الأجنبي، والتجارة. وأعربت عدة دول أعضاء عن انشغالها إزاء انكماش التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩ بما نسبته ١٢,٢ في المائة. وأعربت دول أعضاء أخرى عن تفاؤلها بتوقع منظمة التجارة العالمية أن يشهد حجم المبادلات التجارية نموا نسبته ٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وتمكنت مجموعة من البلدان من الوفاء بالتزامها بتخصيص بليوني يورو سنويا للمساعدة المتصلة بالتجارة.

٢٨ - وفيما يتعلق بتأمين الموارد اللازمة للتنمية من المصادر المحلية، والاستثمار المباشر الأجنبي، والتجارة، شددت الوفود بوجه خاص على الحاجة إلى ما يلي:

(أ) التعجيل باختتام جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية؛

(ب) نبذ الممارسات الحمائية؛

(ج) العمل بنظام تجاري متعدد الأطراف شامل، ومحكوم بالقواعد، ومفتوح، وغير تمييزي ومنصف، والتحرير الفعلي للتجارة؛

(د) إقامة نظم وإدارات ضريبية تتسم بالكفاءة والنزاهة والاستدامة؛

(هـ) اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي تهدف إلى الحفاظ على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة، وإبقاء التضخم في معدلات منخفضة ومستقرة، والقضاء على الفقر؛

(و) إشاعة المساواة بين الجنسين باعتبارها عنصرا أساسيا في السياسات الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر؛

(ز) بذل جهود إضافية لتعزيز الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٩ - وبالنظر إلى تراجع التحويلات المالية بما نسبته ٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٩، دعت عدة دول أعضاء إلى اتخاذ تدابير لخفض تكاليف المعاملات وتسهيل تدفق هذه الأموال.

٣٠ - وشددت الوثيقة الختامية على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تستكشف سبل تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية في ضوء المساهمة الهامة التي يقدمها العمال المهاجرون إلى كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. واقترحت الوفود أن يقوم الأمين العام،

بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، بوضع آلية لمتابعة تحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ٢٧ من الوثيقة الختامية بمقاييس ملموسة.

٣١ - وفي معرض توجيه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الانتباه إلى القارة الأفريقية، كشفت اللجنة في تقرير قدمته إلى الفريق العامل أن عددا إضافيا من السكان يبلغ ٢٧ مليون نسمة سيُلقى بهم بين براثن الفقر في عام ٢٠١٠. وقدرت عائدات التصدير للبلدان الأفريقية بمبلغ ٥٣٨ بليون دولار للفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وبلغ المتوسط السنوي لهروب رؤوس الأموال من أفريقيا ٤٩ بليون دولار بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨. وقبل أن تعرف التحويلات المالية إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفاضا كبيرا في عام ٢٠٠٩، كانت قد ارتفعت من ١,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٢١ بليون دولار في عام ٢٠٠٨. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أيد المساهمون في مصرف التنمية الأفريقي زيادة موارد رأس مال المصرف بثلاثة أمثالها لتصل إلى حوالي ١٠٠ بليون دولار.

٣٢ - وكان وزراء المالية الأفارقة ومحافظو البنوك المركزية الأفريقية قد أكدوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ استمرار التزامهم بإدارة الاقتصاد الكلي بحكمة، الأمر الذي أدى إلى معدلات نمو بلغت ٦ في المائة في المتوسط منذ بداية الألفية. وتم في مؤتمر وزراء المالية لعام ٢٠٠٩ الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي التوصل إلى اتفاق عام بأن هناك مجالا لزيادة الموارد من خلال تعزيز النمو، والقيام بالإصلاح الضريبي، والاستفادة من الإمكانات الكبيرة التي تتيحها كتلة احتياطيات أفريقيا من العملات الأجنبية ومجموع صناديق المعاشات التقاعدية لدعم تنمية البنيات التحتية في أفريقيا.

الحصول على الائتمان والتمويل الميسر، والوعاء الضريبي اللازم لتنفيذ سياسات مواجهة الدورة الاقتصادية، ونظام الاحتياطي العالمي الحالي

اجتماع ٣٠ نيسان/أبريل مع الإشارة بصفة خاصة إلى الفقرات من ١٢ إلى ١٤، والفقرات من ١٦ إلى ١٨، والفقرتين ٣٥ و ٣٦، من الوثيقة الختامية

٣٣ - اعترفت الوثيقة الختامية بأن أغلبية البلدان النامية في العالم لا تتيح لها أوضاعها المالية أي مجال لتنفيذ تدابير لمواجهة الدورة الاقتصادية من أجل التصدي لآثار الأزمة وحفز الانتعاش. واعتبرت الوثيقة الختامية التحسن الذي حدث في الآونة الأخيرة في إطار الإقراض الخاص بصندوق النقد الدولي خطوة جديرة بالترحيب، ودعت إلى تبسيط الشروط بحيث تكون مناسبة من حيث التوقيت ومصممة تبعا للاحتياجات ومحددة الهدف. وأكدت الوثيقة الختامية أن العديد من البلدان النامية تواجه نقصا في العملات الأجنبية، واعترفت بدعوة دول كثيرة إلى مواصلة دراسة الجدوى وباستصواب إقامة نظام للاحتياطي أكثر اتساما بالكفاءة.

٣٤ - وأكدت عدة دول أعضاء مشاركة في الاجتماع الذي عُقد في ٣٠ نيسان/أبريل أن عددا كبيرا من البلدان النامية ما زالت لديها سياسات وأوعية ضريبية غير كافية لمواجهة تحديات التنمية وانتهاج سياسات لمواجهة الدورات الاقتصادية. وأكدت تلك الدول أنه لا ينبغي فرض شروط مسايرة للدورات الاقتصادية، ودعت إلى مواصلة تخفيف الشروط. وشددت دول أعضاء أخرى على أن أطر الشروط الجديدة لمؤسسات بريتون وودز ينبغي تقييمها تقييما صحيحا قبل النظر في اتخاذ أي خطوات أخرى. واعترفت وفود عديدة أيضا بأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أثبتت أهمية الامتثال للقواعد الدولية.

٣٥ - وأبرزت بعض الوفود أن العديد من البلدان نفذت إجراءات عملية غير إلزامية لتنسيق السياسات، وأن العديد من البلدان النامية نجحت في تنفيذ تدابير محدودة لمواجهة الدورات الاقتصادية وفق ما سمحت به قدراتها المحدودة. وقد نُفذ بعض تلك التدابير في خضم تقلبات أسعار العملات التي تنعدم أو تكاد تنعدم قدرة تلك البلدان على التحكم فيها، والتي أضعفت بشدة قدرتها على تخطيط سياسات اقتصادية متماسكة وتنفيذها.

٣٦ - وأكدت عدة دول أعضاء أن البلدان النامية لا تزال تواجه نقصا حادا وشديدا في احتياطياتها من العملات الأجنبية بسبب الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، أُعرب عن مخاوف من أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لن يكون لها ما يكفي من رأس المال بعد عام ٢٠١١. وأكدت عدة بلدان أن مخصصات حقوق السحب الخاصة تدبير فعال ومنخفض التكلفة لزيادة السيولة بسرعة على الصعيد العالمي، وأن حقوق السحب الخاصة تعد مصدرا هاما لتمويل التنمية، وأن هناك حاجة ملحة في هذه الفترة الحاسمة إلى مخصصات كبيرة عامة وجديدة لحقوق السحب الخاصة. وطلبت أغلبية البلدان تقريرا من الأمين العام قبل نهاية الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن دور حقوق السحب الخاصة في زيادة السيولة وتحقيق الاستقرار وإصلاح نظام الاحتياطي العالمي.

٣٧ - واعترفت دول أعضاء أخرى بأن إصدار تخصيصات جديدة وكبيرة لحقوق السحب الخاصة يمثل خطوة هامة إلى الأمام نحو تخفيف القيود على السيولة في العالم. وأعربت بعض البلدان عن استعدادها للاستفادة مما لديها من حقوق السحب الخاصة لدعم تقديم صندوق النقد الدولي قروضا لأفقر البلدان. وأما الرأي المؤسسي لصندوق النقد الدولي ففحواه أن حقوق السحب الخاصة ليست أداة لتمويل التنمية بل ينبغي استخدامها لأغراض السيولة وكعامل من عوامل تشكيل الاحتياطي.

٣٨ - وأبرزت عدة دول أعضاء المشاكل الناجمة عن اقتصاد عالمي يعتمد على عملة وطنية واحدة مهيمنة. فقد كان للمضاربات في بعض السلع الأساسية أثر سلبي على أسعار الصرف

في العديد من البلدان النامية. وأدى ذلك إلى حالات من عدم الاستقرار. ودعت بلدان عديدة إلى إجراء دراسات بشأن توسيع نطاق استخدام الترتيبات الاحتياطية الإقليمية أو دون الإقليمية. وأعربت دول أعضاء أخرى أيضا عن انفتاحها على المزيد من العمل التحليلي للمزايا والعيوب المحتملة لترتيبات العملة الاحتياطية المتعددة الأطراف، بما في ذلك تقييم الكيفية التي يمكن بها أن تكمل التأمين الذاتي للدول. وأُبرزت الأهمية الصاعدة لليورو كعملة احتياطية.

٣٩ - وكشف عرض عن التصنيفات السيادية ولتأثير التصنيف على تكلفة التمويل غير الميسر الشروط أن هذه التصنيفات تشمل طائفة واسعة من العوامل السياسية والقانونية والاقتصادية والصناعية. وتصدر التصنيفات السيادية بناء على طلب، وتخضع للمراقبة والتنظيم. وأكدت عدة دول أعضاء على الحاجة إلى نظام دولي أكثر اتساما بالشفافية لتصنيف الائتمان يراعي احتياجات البلدان النامية وانشغالاتها مراعاة كاملة.

٤٠ - وفي معرض توجيه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الانتباه إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لاحظت في عرض لها أن المنطقة، بعد فترة تباطؤ حاد في معدلات النمو، استعادت قدرتها على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، ومن المتوقع أن تشهد قفزة انتعاش في عام ٢٠١٠. فقد كان هناك معدل نمو كبير لاستثمارات حافظة الأسهم المتقلبة، ولا سيما السندات والقروض المصرفية المجمعة. وتمكنت بعض البلدان، دون غيرها، من تنفيذ سياسات لمواجهة الدورات الاقتصادية. وبخلاف الأزمات السابقة، عجلت المؤسسات المالية الدولية إلى حد ما بتقديم المساعدة لعدة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤١ - وقدم صندوق النقد الدولي مراجعة شاملة لما لديه من تسهيلات الإقراض غير الميسر وإطار الشروط العصرية والمبسطة الذي يتضمن زيادة التركيز على الإنفاق الاجتماعي والحد من الفقر. ونفذ الصندوق مجموعة تدابير لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل مصممة لتلائم ظروف كل بلد على حدة.

٤٢ - وعرض صندوق النقد الدولي آخر المستجدات المتعلقة بالتزامات مجموعة البلدان العشرين المقدمة في لندن في نيسان/أبريل ٢٠٠٩:

(أ) ضاعف صندوق النقد الدولي ثلاثة مرات موارده لتصل إلى ٧٥٠ بليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (٥٠٠ بليون دولار من مجموعة البلدان العشرين وثلاثة بلدان غير أعضاء في المجموعة، بالإضافة إلى ٢٥٠ بليون دولار من موارد الصندوق الذاتية)؛

(ب) زيادة لا تقل عن ١٠٠ بليون دولار للإقراض المصرفي الإنمائي المتعدد الأطراف. وقدمت مخصصات لحقوق السحب الخاصة قدرها ٢٥٠ بليون دولار في آب/أغسطس ٢٠٠٩، ذهب منها ما يقرب من ١٠٠ بليون دولار إلى البلدان النامية والبلدان الصاعدة. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت موارد إضافية ميسرة من مبيعات صندوق النقد الدولي من الذهب لتمويل عمليات دعم تتراوح بين ٠,٥ و ٠,٦ بليون دولار؛

(ج) التعهد في مؤتمر قمة لندن بتوفير مبلغ ٢٥٠ بليون دولار لدعم تمويل التجارة، بالإضافة إلى مبلغ ١٥٠ بليون دولار للتمويل في حالات الطوارئ الذي حُدد في آب/أغسطس، وبلغ معدل متوسط استخدامه أكثر من ٦٦ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ وحوالي ٤٠ في المائة في النصف الثاني حيث انتعشت الأسواق الخاصة.

باء – عمليات التصدي المؤسسية للأزمة

الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل في ٣ و ٢٦ أيار/مايو وفي ٢ و ٤ حزيران/يونيه

٤٣ – سلمت نتائج الاجتماعات بأن الأزمة الراهنة كشفت عن كثير من أوجه القصور في التنظيم والرقابة الماليين على الصعيدين الوطني والدولي. وأكدت على أن الأمم المتحدة، بفضل عضوية بلدان العالم فيها وبحكم شرعيتها، هي أفضل من يشارك في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وزيادة فعالية أداء النظام والهيكل الماليين الدوليين. ومنذ انعقاد المؤتمر، اتخذت خطوات لمعالجة مواطن الضعف النظامية التي أسهمت في الأزمة، وكان هناك إصلاح لصوت الدول النامية ولتمثيلها في البنك الدولي. وأتاحت الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل في ٣ و ٢٦ أيار/مايو وفي ٢ و ٤ حزيران/يونيه الفرصة للدول الأعضاء لكي تجري استعراضا للتقدم المحرز حتى الآن، وتبادلا للآراء بشأن الحاجة إلى المزيد من إصلاح الهيكل المالي والاقتصادي الدولي، وتقييما لدور الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية، ومنها ما يتعلق بالهياكل متعددة الأطراف غير الرسمية. وفي هذا الصدد، طرح العديد من الدول الأعضاء مقترحات بشأن آليات جديدة، فيما شددت دول أعضاء أخرى على أهمية تحسين العمليات القائمة وتعزيز الإصلاحات الجارية.

٤٤ – وفي المداولات التي تناولت جهود المؤسسات في التصدي للأزمة، دعا الكثير من الدول الأعضاء إلى أن يواصل الفريق العامل أعماله خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وشددت دول أعضاء أخرى على ضرورة أن يكون هناك بند للانقضاء لقصر عمل الفريق العامل على الدورة الرابعة والستين.

تحسين التنظيم والرصد

الاجتماع المعقود في ٣ أيار/مايو، مع الإشارة بالأخص إلى الفقرات ٣٧ إلى ٤١ من الوثيقة الختامية

٤٥ - سلمت الوثيقة الختامية بالحاجة الماسة إلى توسيع نطاق عمليات التنظيم والرقابة وزيادة كفاءتها، فيما يخص جميع المراكز والأجهزة والجهات الفاعلة المالية الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات المالية ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية والصناديق التحوطية.

٤٦ - ودعا العديد من الدول الأعضاء إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في الهيئات الدولية الرئيسية المعنية بوضع القواعد والمعايير في مجال التنظيم والرقابة الماليين، بما في ذلك مجلس تحقيق الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية. وأبرزت الدول الأعضاء الدور المحتمل للأمم المتحدة في تسهيل تبادل المعلومات عن هذه المسائل فيما بين الدول الأعضاء. وأشار بعضها إلى أن الأمم المتحدة لا تشكل، بسبب انعدام الخبرة التقنية لديها، المنبر المناسب لمناقشة المسائل التنظيمية. ودعت وفود عديدة إلى توخي المزيد من الصرامة في تنظيم المؤسسات المالية ومراقبتها، بما يعزز الحد من تقلبات نظام سعر الصرف، وإلى فرض ضوابط على تدفقات رأس المال المفرطة القصيرة الأجل واتخاذ خطوات للحد من المعاملات المالية غير المشروعة. وأكدت وفود كثيرة على الحاجة إلى إصلاحات تنظيمية لمعالجة ما يتسم به الإقراض المصرفي الدولي للبلدان النامية من مسايرة للدورات الاقتصادية. وهناك حاجة لآليات إضافية تحقق تقييم مخاطر الأنظمة التي تمثلها شرائح القطاع المالي ومراكزه ووكالاته وجهاته الفاعلة الأقل تنظيما. وعلاوة على ذلك، بينت الأزمة الراهنة كذلك الحاجة الملحة لاستحداث قواعد معايير منسقة دوليا للتنظيم والرقابة الماليين. واقترح بعض الوفود دراسة مسألة وجود نظام للإعسار الدولي.

٤٧ - ونوه العديد من الدول الأعضاء بما أُحرز حتى الآن، عبر عمل مجموعة العشرين ومجلس تحقيق الاستقرار المالي وغيرهما من المحافل الدولية، من تَقدم بالأخص في المسائل التالية: إيجاد طبقة واقية أوسع من رؤوس الأموال والسيولة المالية؛ وتحسين عمليات الرقابة؛ وإيجاد معايير محاسبة دولية متقاربة تتسم بقدر أقل من مسايرة الدورات الاقتصادية؛ وإقامة مؤسسات نظامية؛ وحل الأزمات عبر الحدود؛ وزيادة قدرة أسواق المشتقات المالية على المرونة والشفافية؛ وإدارة الشركات؛ وتنفيذ معايير مجلس تحقيق الاستقرار المالي بشأن الأجور؛ والسلطات القضائية غير المتعاونة.

٤٨ - وشدد العديد من الدول الأعضاء أيضا على ضرورة وضع إطار فعال للمراقبة من أجل تعزيز المراقبة وتنسيق السياسات على نحو متعدد الأطراف. فالجهود ينبغي أن تستهدف

تحقيق الرقابة المتوازنة والفعالة من جانب صندوق النقد الدولي على البلدان ذات الأهمية في النظام الاقتصادي، والمراكز المالية الرئيسية، والتدفقات الدولية لرأس المال، والأسواق المالية. وأكدت الدول الأعضاء على أن التعاون وتقسيم العمل مع الهيئات الأخرى ذات الصلة، وبخاصة مجلس تحقيق الاستقرار المالي، بحاجة إلى التحسين، على أن يتولى صندوق النقد الدولي المسؤولية عن مسائل الحصافة الكلية وليس المسائل المالية الجزئية.

٤٩ - وأشار العديد من الدول الأعضاء إلى أن وجود النظم الضريبية الفعالة والعادلة والمستدامة حاسمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الدولة وتعزيز الديمقراطية والإدارة الاقتصادية المحسنة. وأكدت الوفود على ضرورة أن تمتثل جميع الولايات الضريبية والمراكز المالية لمعايير الشفافية والتنظيم المناسبة. وأكدت البلدان المتقدمة التزامها بدعم البلدان النامية في جهودها الرامية لتحقيق هذه الغاية. فالتهرب الضريبي يشكل جزءا كبيرا من التدفقات غير المشروعة، وسد تلك ''الثغرات'' الضريبية يتطلب تعاونًا دوليا في المسائل الضريبية، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة. وقد كانت هناك دعوات كثيرة لتحويل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٠ - وأكد بعض الدول الأعضاء على أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات ومبادئ اتفاق الأمم المتحدة العالمي، فضلا عن الحاجة إلى استكشاف أنواع جديدة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - وقدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية عرضا لأعمالها وولايتها وجهودها في مجال التصدي للأزمة المالية والاقتصادية. وأفادت بأنها توفر محفلا للتعاون المنتظم بشأن الأمور المصرفية والرقابية. ويتمثل هدفها في تعزيز فهم القضايا الرقابية الرئيسية وتحسين نوعية الرقابة المصرفية عبر العالم. وأوضحت اللجنة أنها تسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق تبادل المعلومات عن القضايا والنهج والتقنيات الرقابية الوطنية. وقد وضعت مبادئ توجيهية ومعايير رقابية مثل المعايير الدولية لكفاية رأس المال، والمبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة، والاتفاق المتعلق بالرقابة المصرفية عبر الحدود. وأصبحت معاييرها معايير عالمية. ويجري حاليا التحضير للتوصل في نهاية عام ٢٠١٠ إلى استحداث مجموعات جديدة من المعايير المتعلقة برأس المال والسيولة. وذكرت اللجنة أن الاتفاقات تتم بتوافق الآراء، لكنها غير مُلزِمة قانونًا. وشددت اللجنة أيضا على ضرورة تركيز الجهود على تحسين الرقابة على المصارف ذات الأهمية في النظام الاقتصادي، وتوخي إدارة تتسم بالمزيد من الفعالية في معالجة المخاطر، وتحسين انضباط الأسواق من خلال تحسين الكشف عن المعلومات واتباع نُهج عملية لإدارة

القرارات المصرفية عبر الحدود بصورة أفضل. وأوضحت اللجنة أن عدد أعضائها زاد من ١٣ إلى ٢٧ بلدا في عام ٢٠٠٩. أما الاتصال بغير الأعضاء فهو يتم عبر فريق بازل الاستشاري، والمؤتمر الدولي للمشرفين على المصارف، ومعهد الاستقرار المالي، فضلا عن التفاعل المنتظم مع المجموعات الرقابية الإقليمية.

٥٢ - وأبلغ المصرف المركزي لزامبيا الفريق العامل بالتدابير المتخذة لتحسين التنظيم والرقابة الماليين على النظام المالي في زامبيا، وأكد أن له علاقات طيبة مع لجنة بازل على الرغم من أنه ليس واحدا من أعضائها. وأفاد بأن زامبيا اجتازت الأزمة بشكل جيد نسبيا. ومع ذلك، فقد أدى انهيار أسعار السلع الأساسية إلى خسائر في الناتج وإلى تدهور في حسابات الإقراض لدى المصارف التجارية. كما أفاد بإجراء إصلاحات شاملة للقطاع المالي في النصف الثاني من التسعينات. وأوضح أن تداعيات الأزمة أبرزت الحاجة إلى زيادة تعزيز الإطار التنظيمي باعتماد الرقابة القائمة على المخاطر، وتعزيز الإطار التشريعي، وتحديد معايير كفاية رأس المال، واستحداث نظام التأمين على الودائع، وتعزيز نظام الملاذ الأخير للإقراض، وتوخي المزيد من الفعالية في التعاون عبر الحدود بواسطة الرقابة المدعمة على المؤسسات المالية، فضلا عن تنظيم المخاطر النظامية بتوخي الحصافة على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي.

إصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي، بما في ذلك صوت الدول النامية وتمثيلها في مؤسسات بريتون وودز

الاجتماع المعقود في ٢٦ أيار/مايو، مع الإشارة بالأخص إلى الفقرات ٤٣ إلى ٥٠ من الوثيقة الختامية

٥٣ - سلمت الوثيقة الختامية بضرورة الاستمرار في إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتحديثها، بهدف تمكينها، على نحو أفضل، من التصدي للتحديات المالية والاقتصادية الراهنة ومن تلبية احتياجات الدول الأعضاء. وأكدت النتائج توافق الآراء على تعزيز الأدوار التي تقوم بها حاليا هذه المؤسسات، والمتمثلة في الرصد والرقابة وتقديم المساعدة التقنية والتنسيق، وذلك من أجل المساعدة على اتقاء الأزمات المماثلة في المستقبل. وشددت أيضا على الحاجة الماسة إلى مواصلة إصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودز، على أساس التمثيل العادل والمنصف للبلدان النامية، بغية زيادة مصداقية هذه المؤسسات وإخضاعها للمساءلة. وأشارت إلى أهمية الأخذ بعملية إصلاح تكون جامعة وتشاورية وشفافة.

٥٤ - وفي الاجتماعات الربيعية لعام ٢٠١٠ المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أقرت لجنة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي زيادةً بمبلغ ٨٦ بليون دولار في رأس

مال البنك وزيادة في القدرة التصويتية للبلدان النامية لتصل إلى نسبة ٤٧,١٩ في المائة داخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ولئن رحبت الدول الأعضاء بهذه الإصلاحات، فإن العديد منها شدد على ضرورة الإسراع بتنفيذ خطة لإدخال المزيد من الإصلاحات على البنك الدولي فيما يتعلق بالأصوات والمشاركة وتعزيز القوة التصويتية للبلدان النامية وذلك على أساس النهج الذي يعكس حقيقة ولاية البنك الإنمائية. ورأت دول أعضاء أخرى في انتقال القدرة التصويتية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، داخل كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية، بمثابة تغيير يحدث لمرة واحدة. بيد أنها أعربت عن التزامها بمواصلة التقدم صوب التوزيع العادل للقوة التصويتية. وهذا الأمر سيتطلب التوصل في عام ٢٠١٥ إلى وضع صيغة تصويتية جديدة تجسد الوزن الاقتصادي للبلدان الأعضاء ومساهماتها في المؤسسة الإنمائية الدولية. وقد كان هناك تأييد واسع النطاق للأخذ بعملية مفتوحة وشفافة في الاختيار القائم على الجدارة لقادة مؤسسات بريتون وودز وكبار موظفيها.

٥٥ - ودعا عدد كبير من الدول الأعضاء إلى إدخال إصلاحات جذرية على الهيكل الإداري لصندوق النقد الدولي. ورأت وفود عديدة أن نظام الحصص هو المشكلة الرئيسية للإدارة في الصندوق وأن التغيرات التي حدثت مؤخرا في القوة التصويتية لم تكن كافية لتعكس بحق التوازن في الاقتصاد العالمي. واعتبرت بلدان أخرى أنه لا فائدة من إعادة النظر في صيغة الحصص لأن هناك احتمال في أن يتعطل سير الجدول الزمني لاستعراض نظام الحصص والإدارة. وذُكر أن عملية إصلاح حصص الاشتراكات في صندوق النقد الدولي كافية لتلبية احتياجات الأعضاء في الأوقات العادية، أما في الظروف الاستثنائية فبوسع مرافق الاقتراض مثل الترتيبات الجديدة للاقتراض أن تلبي الاحتياجات من الموارد.

٥٦ - وكان هناك نداء للبلدان، ولا سيما البلدان الصاعدة الرئيسية، لكي تحذو حذو الاتحاد الأوروبي في تعهده بمبلغ ٤,٤ بلايين من حقوق السحب الخاصة لدعم موارد الإقراض الجديدة. ورحبت الدول الأعضاء بقرار زيادة موارد البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية. وشددت الدول الأعضاء على ضرورة التأكد من أن مصارف التنمية متعددة الأطراف لديها موارد كافية لتغطية ما تقدمة من قروض بشروط ميسرة. وشددت الوفود أيضا على أهمية تعزيز دور جميع مصارف التنمية الإقليمية في البحث عن حلول للتغلب على الأزمة المالية والاقتصادية.

٥٧ - ودعت مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية والتنمية (مجموعة الأربعة والعشرين)، التي تتألف من دول نامية، إلى وضع صيغة شاملة

وديناميةلإدارة البنك الدولي تعكس الثقل الاقتصادي الصاعد لهذه البلدان. ووفقا لمجموعة الأربعة والعشرين، هناك ثلاثة من أوجه القصور الرئيسية في الصيغة الحالية لحصص صندوق النقد الدولي هي: (أ) عدم التسليم الكافي بالحركية الاقتصادية؛ (٢) التصنيف الخطأ لبعض الدول المتقدمة على أنها ممثلة تمثيلا ناقصا وذلك ناجم عن اختلالات في قياسات الانفتاح والتغيرية؛ (٣) تحمل المقترضين من الصندوق لنصيب غير متناسب من التعديل الأخير لنظام الحصص.

٥٨ - وطالب ممثل مركز الجنوب، أحد مجمعات الفكر والبحث، بجعل صندوق النقد الدولي يتحلى بمزيد من التركيز في التصدي لأسباب وتبعات عدم الاستقرار. ودعا الممثل إلى تحسين مراقبة السياسات في البلدان ذات الأهمية في النظام الاقتصادي، وتحسين رصد الأسواق المالية الدولية، ووضع نظم أفضل للإنذار المبكر بأوجه الضعف والمخاطر التي يمكن أن تتفاقم لتصبح أزمات.

تعزيز دور الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية

الجلسات المعقودة يومي ٢ و ٤ حزيران/يونيه المتعلقة بشكل خاص بالفقرات ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ١١ و ١٦ و ٣٢ و ٤٢ و ٥٢ من الوثيقة الختامية

٥٩ - ذكرت الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية بأن الميثاق أوكل إلى الأمم المتحدة مهمة ''تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية'' وجعلها ''مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة''. وفي الجلسات المعقودة في ٢ و ٤ حزيران/يونيه، أعربت الدول الأعضاء عن اعتقادها بأنه لم تقم أي منظمة أو عملية متعددة الأطراف بالتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على نحو شامل عالميا ومتسق ومنسق وفعال، ولهذا كشفت الأزمة عن أوجه قصور مفزعة في الإدارة الاقتصادية العالمية الحالية. ودعا العديد من الدول الأعضاء إلى إنشاء آلية متابعة مناسبة لتمكين الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، من تعزيز دورها على صعيد الإدارة الاقتصادية العالمية، استنادا إلى شرعيتها وطابعها الشمولي وولايتها. وشددت وفود عديدة على أن القيام بهذا الدور يتطلب أن تبدي جميع الدول الأعضاء الإرادة السياسية الكفيلة بذلك، بما في ذلك الرغبة في تعزيز جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وشددت الدول الأعضاء على الأهمية الخاصة التي توليها لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وعلى قيمته المضافة في التصدي للأزمة وعلى أن هذا الجهاز بحاجة للتزود بالموارد والإمكانات اللازمة.

٦٠ - وأشارت عدة دول أعضاء إلى ضرورة إيجاد توازن بين الشمولية والفعالية في مجال الإدارة الاقتصادية العالمية وذلك استنادا إلى ولاية المنظمات الدولية المعنية وقدراتها. واستمعت الدول الأعضاء إلى عضو في فريق خبراء فأكد أن الفعالية تعني القدرة على معالجة الاختلالات الاقتصادية العالمية، وتيسير النمو الاقتصادي الشامل من أجل تحقيق التنمية البشرية في مختلف أنحاء العالم، واعتماد إطار متفق عليه دوليا للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وإعطاء دفعة لتنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

٦١ - وشدد العديد من الدول الأعضاء على ضرورة تكثيف الجهود الهادفة لضمان وتحسين الاتساق وتعزيز التكامل الفعال داخل الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والهيئات والمؤسسات الدولية المعنية الأخرى والهياكل غير الرسمية المتعددة الأطراف مثل مجموعة العشرين. وجرى التشديد على أنه كان على الأمم المتحدة تقديم حلول معقولة وقابلة للتطبيق وفعالة من حيث التكلفة وفي ظل المراعاة التامة لواقع السوق وسرعة وعمق الاقتصاد المعولم في الوقت الراهن. ويكمن أحد التحديات الرئيسية التي واجهتها الأمم المتحدة في تنظيم نفسها لمواكبة تطور الاقتصاد العالمي لتسهيل اتخاذ إجراءات سريعة، واستخدام قدرتها الفريدة على الاضطلاع بالدور الذي أوكله لها الميثاق بطريقة فعالة، باعتبارها أرفع وصي على النمو الاجتماعي والاقتصادي والأمن. ودعت أغلبية البلدان إلى أن تُجري الأمانة العامة دراسة بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية.

٦٢ - وعلق العديد من الدول الأعضاء على الدور الجديد الذي تضطلع به مجموعة العشرين وشددت على أن هذه المجموعة تفتقر إلى سند بموجب معاهدة أو موافقة مجتمع الدول الموسع على عكس الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وتمت الإشارة إلى أن عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقا تتأثر بالقرارات التي تتخذها مجموعة العشرين وأن المتأثرين بهذه القرارات ينبغي أن يكونوا قادرين على التأثير عليها وأن ذلك أمر أساسي لتكون هذه القرارات شرعية. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور في هذا الصدد بحكم سلطتها الجامعة وطابعها الشمولي. وأثنت عدة دول أعضاء أيضا على مجموعة العشرين لردها السريع والفعال على هذه الأزمة، وشددت على حق الدول في عقد اجتماعات في إطار مجموعات مخصصة أو غير رسمية لمعالجة التحديات المشتركة. وقد اتخذت مجموعة العشرين مبادرات هامة لدعم البلدان النامية وقد تتمخض عن مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي سيعقد في سيول في تشرين الثاني/نوفمبر أفكار منيرة لتنفيذ نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر.

٦٣ - وأفادت مجموعة غير رسمية من الدول الأعضاء بأنه ينبغي لمجموعة العشرين إجراء مشاورات على أوسع نطاق ممكن مع الدول غير الأعضاء فيها قبل عقد مؤتمرات قمة مجموعة العشرين وذلك عن طريق قنوات منتظمة ويمكن التنبؤ بها (للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر A/64/706، المرفق). وقد أكدت تلك الدول الأعضاء أنه ينبغي إضفاء طابع رسمي على مشاركة الأمين العام وممثله في مؤتمرات قمة مجموعة العشرين واجتماعاتها التحضيرية على التوالي، وأنه ينبغي تنظيم مشاركة المنظمات الإقليمية في مؤتمرات قمة مجموعة العشرين. وودت هذه الدول لو تتم عملية اتخاذ القرار في مجموعة العشرين في إطار تشكيل ''متغير الأبعاد'' يخول للدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين المشاركة في عملياتها. وتساءلت دول أعضاء أخرى عن كيف يمكن للأمم المتحدة الحفاظ على بعدها الشمولي إذا كان يتعين عليها المشاركة في عمليات مجموعة العشرين، وشددت على أنه يمكن أن تلتمس مجموعة العشرين الحصول على مركز مراقب في الأمم المتحدة، وليس العكس. ودعت بعض الوفود للتفكير مجددا في إنشاء مجلس للتنسيق الاقتصادي العالمي في الأمم المتحدة.

٦٤ - وأشارت العديد من الدول الأعضاء إلى أنه ينبغي لمجموعة العشرين أن تطلع الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن، على جدول أعمالها المتعلق باجتماعاتها المقبلة وأنه يجب على مجموعة العشرين وضع سياسة اتصال نشطة مع الأمم المتحدة ومع الدول غير الأعضاء في المجموعة. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تراعي مجموعة العشرين آراء الدول الأعضاء بشأن جدول أعمالها ومساهماتها الفنية في عملها بغية إيلاء المزيد من الاهتمام لآراء واحتياجات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاستجابة لها بشكل أكبر.

٦٥ - ودعا العديد من الدول الأعضاء لإعادة النظر في الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وأضافت أنه يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في إصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودز. وشددت دول أعضاء أخرى على استقلالية إدارة مؤسسات بريتون وودز وعمليات صنع القرار فيها. وأشار محرر من ''طومسون رويترز'' إلى أن الصحافة المالية تميل إلى التركيز على تلك المؤسسات التي لديها الموارد المالية الكفيلة بإحداث تغييرات على الصعيد العالمي، مثل صندوق النقد الدولي. وأفاد المحرر بأن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور في مجال توفير ''القيادة الفكرية''، على سبيل المثال، في ما يتعلق بعدم المساواة في الدخل وفي تحديد الخطوات التي يجب اتخاذها لتفادي حدوث اختلالات مالية عالمية مجددا.

٦٦ - وفي عرض قدمته مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكدت أن نظم الإدارة العالمية ينبغي أن تيسر التصدي للأزمات بشكل متعدد الأطراف وأكثر اتساقا وتنسيقا، وينبغي أن تحظى بدعم المؤسسات التي هي ممثلة وشاملة وفعالة. وشددت على أن المتأثرين بالقرارات التي تتخذها مجموعة العشرين يجب أن يكونوا على اتصال مباشر وهادف مع هذه المجموعة. وفي هذا الصدد، يمكن للأمم المتحدة، استنادا إلى عضويتها العالمية وولايتها الواسعة النطاق وسلطتها الجامعة، الاضطلاع بدور لضمان إطلاع مجموعة العشرين بالقدر الكافي على آراء ومناظير الدول الأعضاء. ومن المؤسف أن الأمم المتحدة لم تشارك في العمليات التحضيرية التي حددت جداول أعمال مجموعة العشرين. وأشارت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تصدى بسرعة وحسم للأزمة المالية والاقتصادية.

ثالثا - المسائل والمقترحات الرئيسية التي عرضتها الدول الأعضاء بغرض إمعان النظر فيها

٦٧ - عرض عدد كبير من الدول الأعضاء المسائل والمقترحات الرئيسية التالية بغرض مواصلة النظر فيها. ويتضح من خلال هذه الجلسات وهذا التقرير المرحلي أن هذه المسائل والمقترحات لا تعكس بالضرورة مواقف توافقية. إلا أن الفريق العامل يعتقد أنه من المفيد تلخيص المسائل والمقترحات الرئيسية التي عرضتها الدول الأعضاء في هذا التقرير لتيسير إمكانية مواصلة النظر فيها في الأمم المتحدة.

٦٨ - القضايا والمقترحات الرئيسية التالية مقدمة من الدول الأعضاء بغرض مواصلة النظر فيها:

(أ) الجداول الزمنية لمواصلة رفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ب) زيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال التنفيذ الكامل لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، ومبادئ الملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق والإدارة القائمة على النتائج؛

(ج) تعزيز المساءلة في متابعة الالتزامات التي قطعتها مجموعة العشرين أثناء مؤتمر قمة لندن لتوفير برنامج تمويل إضافي قدره ١,١ تريليون دولار بهدف تنشيط الاقتصاد العالمي؛

(د) ضخ رؤوس أموال كبيرة في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتمكينها من الوفاء بولايتها بالشكل المناسب؛

(هـ) تعزيز فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرَة للبلدان المتوسطة الدخل الضعيفة؛

(و) خفض تكاليف معاملات التحويلات المالية؛

(ز) مواصلة تخفيف الشروط لتوسيع الحيز المالي للبلدان النامية لتتمكن من اتباع سياسات التصدي للدورات الاقتصادية، وإجراء تقييم سليم لأطر المشروطية الجديدة لمؤسسات بريتون وودز قبل أن يتم النظر في أي تغييرات إضافية؛

(ح) مطالبة الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، بوضع آلية لمتابعة التدابير الملموسة المتخذَة لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ٢٧ من الوثيقة الختامية؛

(ط) توسيع نطاق استخدام الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية المتصلة بالاحتياطيات، وإجراء المزيد من الدراسات التحليلية عن المزايا والعيوب المحتملة للترتيبات المتعددة الأطراف المتعلقة باحتياطيات العملة، بما في ذلك تقييم كيف يمكن لها أن تكمل التأمين الذاتي للدول؛

(ي) إعداد الأمين العام لتقرير بحلول نهاية الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن دور حقوق السحب الخاصة في توسيع نطاق السيولة وتحقيق الاستقرار وإصلاح نظام الاحتياطي العالمي؛

(ك) تخصيص اعتماد عام وجديد وهام لحقوق السحب الخاصة في الفترة المرجعية الحالية، مع مراعاة أن حقوق السحب الخاصة ينبغي أن تكون مصدرا مهما للتمويل الإنمائي؛

(ل) إدخال المزيد من الإصلاحات على البنك الدولي فيما يتعلق بأصوات البلدان النامية ومشاركتها وتعزيز قوتها التصويتية؛

(م) تعزيز مشاركة البلدان النامية في الهيئات الدولية الرئيسية المعنية بوضع القواعد والمعايير في مجال التنظيم والرقابة الماليين، بما في ذلك مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف؛

(ن) تعزيز دور الأمم المتحدة في تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن التنظيم والرقابة الماليين؛

(س) إضفاء المزيد من الشفافية على النظام الدولي لتصنيف الائتمان بحيث يراعي تماما احتياجات البلدان النامية وشواغلها؛

(ع) تنظيم المؤسسات المالية والإشراف عليها بصورة تتسم بصرامة أكبر، مما قد يساعد على نشأة نظام أقل تقلبا لتحديد أسعار الصرف، وفرض قيود على التدفقات المفرطة لرأس المال في المدى القصير، واتخاذ خطوات للحد من المعاملات المالية غير المشروعة؛ ورفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ف) إجراء مشاورات منتظمة بين مجموعة العشرين والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة قبل عقد مؤتمرات قمة مجموعة العشرين في إطار اجتماعات منتظمة وفي مواعيد محددة بهدف تمكين الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة من التأثير بدرجة أكبر على جدول أعمال مجموعة العشرين ومداولاتها الموضوعية ونتائج اجتماعاتها، وذلك في إطار تعزيز سياسة التواصل بين المجموعتين؛

(ص) اعتماد تشكيل ''متغير الأبعاد'' لعملية اتخاذ القرار في صلب مجموعة العشرين مما يخول لدول غير أعضاء فيها من المشاركة في عملياتها؛

(ق) إضفاء طابع رسمي على مشاركة الأمين العام وممثله في مؤتمرات قمة مجموعة العشرين واجتماعاتها التحضيرية، بحيث تتضمن هذه المشاركة الاطلاع على الوثائق والمعلومات؛

(ر) تقديم الأمين العام لتقرير بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية وإعداد آلية متابعة ملائمة لتمكين الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، من تعزيز دورها في الإدارة الاقتصادية العالمية، استنادا إلى شرعيتها وطابعها الشمولي وولايتها؛

(ش) اعتماد الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والستين لقرار بشأن الإدارة الاقتصادية العالمية والمسائل المتصلة بالفريق العامل، وخاصة الدور المركزي للأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية؛

(ت) عقد مؤتمر لمتابعة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية في عام ٢٠١٢.